

Distr.: General
23 March 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ١٣١ من القائمة الأولية*
تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١٠

التجارة والتنمية

المحتويات

الصفحة

٣	التوجه العام
٦	البرنامج الفرعي ١ - العولمة والترابط والتنمية
٩	البرنامج الفرعي ٢ - الاستثمار والمشاريع
١١	البرنامج الفرعي ٣ - التجارة الدولية
١١	العنصر ١ - التجارة الدولية في السلع والخدمات
١٦	العنصر ٢ - السلع الأساسية

A/71/50 *



الرجاء إعادة استعمال الورق

060416 060416 16-04795 (A)



١٨	التكنولوجيا واللوجستيات	البرنامج الفرعي ٤ -
٢١	أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة	البرنامج الفرعي ٥ -
٢٣	الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات	البرنامج الفرعي ٦ -
٢٦	الولايات التشريعية	

التوجه العام

١٠-١ يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج الذي ينفذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي، دعماً للنمو والتنمية الشاملين والمستدامين. وسيساعد الأونكتاد، من خلال أعماله في مجال تعزيز العولمة التي محورها التنمية، على تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي العالمي، وسيساعد البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتحسين رفاه مواطنيها، والتعامل مع الفرص والتحديات المنبثقة عن العولمة. وسيواصل المؤتمر على وجه الخصوص تعزيز جهوده الرامية إلى دعم التنمية في أفريقيا في جميع مجالات خبرته.

١٠-٢ ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، سيضطلع الأونكتاد، في إطار تنفيذ ولايته، بما يلي:

(أ) إجراء البحوث والتحليلات في مسائل التجارة والتنمية المطروحة منذ أمد طويل والمستجدة؛

(ب) السعي لبلوغ توافق في الآراء حول الجهود المبذولة لتشجيع السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية التي تساعد على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛

(ج) دعم البلدان في تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الرامية إلى الاندماج في النظام التجاري والاقتصاد العالمي، وتحقيق النمو المستدام والتنمية.

١٠-٣ وسيسهم مركز التجارة الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الوفاء بولايته (وهي تحسين القدرة التنافسية على الصعيد الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية).

١٠-٤ وفي سياق تعميق الترابط بين جميع البلدان، سيحافظ الأونكتاد على توجهه الفريد وعلى التزامه بالتنمية من خلال تلك الأركان الثلاثة، ويواصل في نفس الوقت الاستجابة لجميع الدول الأعضاء والخضوع لمساءلتها. وسيواصل المؤتمر أيضاً بذل الجهود لتعزيز الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة، بما في ذلك عن طريق الإدارة القائمة على النتائج.

١٠-٥ ويتلقى البرنامج إرشادات من دورات المؤتمر التي تُعقد كل أربع سنوات، ومن مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

بما في ذلك القرارات المتخذة في الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للمؤتمر، وتلك التي سُنّت في الدورة الرابعة عشرة المقرر عقدها في عام ٢٠١٦. ويظل الأونكتاد مركز التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية وما يرتبط بها من مسائل في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ويضطلع المؤتمر بالمسؤولية عن البرامج الفرعية من ١ إلى ٥، بينما يتولى مركز التجارة الدولية المسؤولية عن البرنامج الفرعي ٦.

٦-١٠ ونظرا للترابط الوثيق بين كثير من التحديات الإنمائية، يسهم الأونكتاد في التصدي بفعالية لهذه التحديات من خلال المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة وفي التشجيع على اتباع هذا النهج في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونظرا لكون النتائج المستدامة والشاملة للجميع في عالم يعتمد بعضه على بعض تستلزم استجابة جماعية على الصعيد المتعدد الأطراف، فإن للأونكتاد دور أساسي يؤديه في منظومة الأمم المتحدة لتحقيق توافق في الآراء بشأن عولمة أوثق صلة بالتنمية، وهو ما يسهم في تحقيق نمو أسرع وأكثر استقرارا، والتنوع الاقتصادي، والإدارة المستدامة للديون، وهئية فرص العمل، والحد من الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

٧-١٠ وسيسعى الأونكتاد لتنفيذ برامجه الفرعية دعما للهدف الرئيسي للبرنامج. ويدرس البرنامج الفرعي ١ استراتيجيات التنمية في اقتصاد عالمي تسوده العولمة وما يتصل بذلك من مسائل. ويسهم البرنامج الفرعيان ٢ و ٤ في بناء القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية على الصعيد الدولي. ويسهم البرنامج الفرعي ٣ وعنصر اللوجستيات التجارية من البرنامج الفرعي ٤ في تحقيق أقصى قدر من المكاسب المتأتبة من العولمة لأغراض التنمية في مجال التجارة الدولية والمفاوضات التجارية. ويغطي البرنامج الفرعي ٥ الاستراتيجيات الإنمائية للاقتصادات في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان ذات الأوضاع الخاصة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة. أما الشواغل القطاعية لتلك البلدان فستعنى بها أيضا برامج فرعية أخرى بالتنسيق والتعاون مع البرنامج الفرعي ٥.

٨-١٠ وسيواصل مركز التجارة الدولي متابعة البرنامج الفرعي ٦، الذي يعالج الجوانب التشغيلية من تعزيز التجارة وتطوير الصادرات. وتتمثل رؤيته الاستراتيجية في تعزيز النمو والتنمية الشاملين للجميع والمستدامين من خلال تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية. وتسلم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في فقرتها ٦٨ صراحةً بأن التجارة الدولية وسيلة من وسائل تحقيق الأهداف العالمية حيث ورد فيها أن: "التجارة الدولية [تشكل] محركا

لنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، كما تسهم في تعزيز التنمية المستدامة“. وتعترف خطة عام ٢٠٣٠ أيضا بدور القطاع الخاص في تحقيق التنمية. وتتمثل التحديات الاستراتيجية التي يواجهها المركز في هذا السياق في تعزيز إدماج قطاع الأعمال في الاقتصاد العالمي وتحسين أداء هيئات دعم التجارة والاستثمار لفائدة المشاريع التجارية وتحسين القدرة التنافسية الدولية لهذه المشاريع.

٩-١٠ وسيبذل الأونكتاد جهوداً، على كامل نطاق برنامج عمله، لتعميم مراعاة القضايا الشاملة المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة. وسيعمل أيضا على تعزيز التنسيق بين شعبه، لا سيما في برامج التدريب وبناء القدرات. وسيزيد كل من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية استخدامهما لاستقصاءات التقييم لاتماس آراء أصحاب المصلحة المعنيين على نطاق جميع البرامج الفرعية، بهدف قياس مدى قدرة أصحاب المصلحة على إدخال تحسينات بهدف معالجة قضايا التجارة والتنمية بفضل المساعدة التي يقدمها الأونكتاد ومركز التجارة الدولية.

١٠-١٠ وسيُسهم الأونكتاد في تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة، وفي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما وسائل تنفيذها، من خلال توفير الدعم للشركات العالمية من أجل التنمية، وتمويل التنمية، وتعبئة الموارد المحلية، والاستثمار، والديون، والتجارة، والسلع الأساسية، والمسائل المنهجية، وصنع القرار الاقتصادي العالمي، والتعاون فيما بين البلدان النامية، والتنمية المستدامة، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

١١-١٠ وسيسهم الأونكتاد أيضا في تنفيذ المؤتمرات العالمية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية ومتابعتها، وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وخطة تنفيذها؛ ونتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وإعلان مبادئها وخطة عملها؛ وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“. وسيساعد الأونكتاد أيضا على مواصلة تنفيذ إعلان الدوحة الوزاري المنبثق عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية.

١٢-١٠ وسيسهم الأونكتاد، بوصفه وكالة رائدة في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق فيما يتعلق بالمجموعة المواضيعية المشتركة بين الوكالات بشأن التجارة والقدرات الإنتاجية، في تنفيذ مبادرة المعونة مقابل التجارة وفي معالجة المسائل المترابطة في خطط الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مثل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛ كما سيضطلع بعمليات مشتركة على الصعيد القطري وبتعزيز التعاون بين الوكالات في إطار المبادرات الشاملة للمنظومة.

١٠-١٣ وعند تنفيذ برنامج عمل الأونكتاد في إطار البرامج الفرعية المختلفة، ينبغي مراعاة ما يلي:

(أ) أهمية برامج التعاون التقني المقدم إلى البلدان النامية باعتباره مسألة من المسائل الشاملة التي يتعين أن تقوم الأمانة العامة برصدها؛

(ب) بما أن العمل المتعلق بالإدارة القائمة على النتائج عملية مستمرة وتبني مبادئ الأمم المتحدة ذات الصلة، فإن نهج الإدارة القائمة على النتائج عموماً سيخضع للتنقيح بناءً على نتائج هذه العملية.

البرنامج الفرعي ١

العولمة والترابط والتنمية

هدف المنظمة: تعزيز السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية على جميع المستويات من أجل النمو المطرد، والتنمية الشاملة والمستدامة، وتوفير فرص العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، والقضاء على الفقر في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، بوسائل منها التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

(أ) تعميق فهم البيئة الاقتصادية العالمية والخيارات في مجال السياسات من أجل تنمية شاملة ومستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي

١' عدد البيانات التي يدلي بها مقرر السياسات والمستفيدون الذين يبنون فائدة البحوث والتحليلات التي يجريها الأونكتاد في عملية تقرير السياسات على الصعيد الوطني، وذلك أثناء مناسبات منها الاجتماعات الحكومية الدولية

٢' عدد الإشارات في وسائل الإعلام إلى خيارات سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية القائمة على النمو التي تدعو إليها بحوث المؤتمر

٣' النسبة المئوية من أعضاء المعهد الافتراضي للأونكتاد الذين يذكرون أن منتجات المعهد الافتراضي وخدماته مفيدة لما يقومون به من تدريس وأبحاث

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
'١' عدد المؤسسات والبلدان التي تستخدم خدمات بناء القدرات لبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي	(ب) تعزيز فهم التفاعل بين الاستراتيجيات الناجحة لتعبئة الموارد الإنمائية والقدرة على تحمل الديون والإدارة الفعالة للديون حيث إن لذلك علاقة بإحراز التقدم نحو إيجاد حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية
'٢' عدد ما يشتمل على مساهمات الأونكتاد من مواقف ومبادرات متعلقة بالسياسات الدولية والوطنية في مجال الديون وتعبئة الموارد الإنمائية	
'٣' النسبة المئوية لأصحاب المصلحة الذين يبينون فائدة المشاركة في المؤتمر المعني بإدارة الديون	
النسبة المئوية للمستخدمين الذين يُبلغون عن رضاهم عن منتجات الأونكتاد الإحصائية	(ج) تحسن سبل الحصول على إحصاءات ومؤشرات موثوقة وآنية تبين الترابط بين العولمة والتجارة والتنمية واستخدام تلك الإحصاءات والمؤشرات من أجل اتخاذ القرارات بشأن السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية
عدد المبادرات والمؤسسات الفلسطينية الإنمائية والمتعلقة بالسياسة العامة المستفيدة من نتائج بحوث الأونكتاد وتوصياته، وأنشطته في مجال التعاون التقني	(د) تحسين السياسات والقدرات المؤسسية الفلسطينية، وتعزيز التعاون الدولي للتخفيف من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الضارة المفروضة على الشعب الفلسطيني، ولبناء دولة فلسطينية مستقلة

الاستراتيجية

١٠-١٤ هذا البرنامج الفرعي، الذي يندرج تحت مسؤولية شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، سيركز على ما يلي:

(أ) إجراء بحوث وتحليلات مناسبة التوقيت وتطلعية في مجالات الاقتصاد الكلي وسياسات الديون والتنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد، مع مراعاة النتائج ذات الصلة للمؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة المعنية بالتنمية؛

(ب) المساهمة في فهم أفضل للتماسك بين القواعد الاقتصادية الدولية والممارسات والعمليات والسياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية؛

(ج) المساهمة في البحث والتحليل بخصوص ما يلي:

١' آفاق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وما تلاها، وأثرها على التجارة والتنمية على الصعيدين الوطني والدولي؛

٢' خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وكيف يمكن أن تتيح التماس المسارات المؤدية إلى تحقيق التنمية المستقرة والشاملة؛

٣' التغييرات التي طرأت على المشهد الاقتصادي العالمي، بهدف تيسير سد الفجوات الإنمائية؛

(د) دعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة، في جهودها الرامية إلى صياغة استراتيجيات إنمائية ووضع خيارات وتوصيات عملية في مجال السياسات على جميع الصعد تتكيف مع تحديات العولمة، ومواصلة دعم البلدان المتوسطة الدخل وفقاً لاحتياجاتها؛

(هـ) تكثيف التفاعل والاتصال مع الحكومات وواضعي السياسات والجامعات ومراكز البحوث المتخصصة في الدول الأعضاء، لأغراض تشمل نشر أعمال الأونكتاد.

١٠-١٥ وسيتم السعي إلى تحقيق هذه الأهداف عن طريق إجراء البحوث وتحليل السياسات وتحقيق توافق الآراء وتقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، على أساس ما يلي:

(أ) إجراء بحوث وتحليلات مناسبة التوقيت وتطلعية في مجالات الاقتصاد الكلي وسياسات الديون والتنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد، مع مراعاة النتائج ذات الصلة للمؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة المعنية بالتنمية، ولا سيما المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

(ب) تعزيز تحقيق توافق الآراء فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية للبلدان النامية؛

(ج) تقديم الدعم لتطوير القدرات المحلية في مجال التدريس والبحوث في البلدان النامية، وإقامة الشبكات الأكاديمية؛

(د) تقديم المساعدة التقنية والتدريب والدعم للبلدان النامية في بناء القدرات الوطنية للإدارة الفعالة للديون بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من أصحاب المصلحة حيثما كان ذلك مناسباً؛

- (هـ) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية من أجل تحسين قدراتها الإحصائية الوطنية في مجال التجارة والتنمية من خلال الخدمات الاستشارية والإحصائية وخدمات المعلومات؛
- (و) إجراء تقييم لآفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة والعقبات التي تعترض سبيلها، وتوفير أنشطة تشغيلية فعالة بغية التخفيف من حدة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السلبية المفروضة على الشعب الفلسطيني؛
- (ز) إجراء البحوث وتحليل اتجاهات وآفاق التكامل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي، في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا.

البرنامج الفرعي ٢ الاستثمار والمشاريع

هدف المنظمة: ضمان النمو الشامل والتنمية المستدامة من خلال الاستثمار وتنمية المشاريع من أجل تعزيز بناء القدرات الإنتاجية والتكنولوجية، والتصنيع، والتنويع الاقتصادي، وتهيئة فرص العمل، وإحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
'١' عدد أصحاب المصلحة في مجال الاستثمار الذين يبلغون عن تحسن قدرتهم على معالجة القضايا الرئيسية المتصلة بالاستثمار نتيجةً للمساعدة التي يقدمها الأونكتاد	(أ) تحسين قدرة البلدان على معالجة القضايا الرئيسية والناشئة المتصلة بالاستثمار وتفاعله مع المساعدة الإثمائية الرسمية والتجارة والتكامل الإقليمي وعلى تحقيق التنمية بطريقة مستدامة
'٢' عدد البيانات الصادرة عن الدول الأعضاء التي تشير فيها إلى أنها نفذت الأدوات والمنهجية التي قدمها الأونكتاد في مجال الاستثمار الدولي	
'٣' النسبة المئوية لأصحاب المصلحة الذين يشيرون إلى فائدة المشاركة في المنتدى العالمي للاستثمار	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تنفذ الاستراتيجيات والسياسات والتوصيات اللازمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل، نتيجة للمساعدة التي يقدمها الأونكتاد	(ب) زيادة قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات اجتذاب الاستثمارات والاستفادة منها بغية تحقيق التنمية المستدامة
٢' عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تبين تحسن أدائه المتصل بالاستثمار استناداً إلى مؤشرات مرجعية مختلفة، عقب مساعدة من الأونكتاد	(ج) زيادة القدرة على معالجة القضايا الرئيسية والناشئة المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وأبعادها الإنمائية، فضلاً عن صياغتها وتنفيذها
١' عدد البيانات الصادرة عن الدول الأعضاء التي تشير فيها إلى أنها تقوم بأنشطة داعمة لبعث التنمية المستدامة من اتفاقات الاستثمار الدولية، عقب مساعدة من الأونكتاد	(د) تعزيز فهم القضايا المتعلقة بتنمية المشاريع والقدرة على زيادة القدرة الإنتاجية والتكنولوجية من خلال سياسات تنمية المشاريع
٢' عدد أصحاب المصلحة في مجال الاستثمار الذين يتبادلون الخبرات وأفضل الممارسات بشأن بعث التنمية من اتفاقات الاستثمار الدولية	
١' عدد البلدان التي تطبق تدابير وأدوات السياسة العامة للأونكتاد في تصميم السياسات التي تهدف إلى تعزيز قدرة شركائها على تنظيم المشاريع والمنافسة	
٢' عدد البلدان التي تستخدم الإرشادات والأدوات التي وضعها الأونكتاد في مجالات المحاسبة وتنمية المشاريع وروابط الأعمال التجارية وتقارير الشركات	

الاستراتيجية

١٠-١٦ سيساعد البرنامج الفرعي، تحت مسؤولية شعبة الاستثمار والمشاريع، جميع البلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان ذات الدخل المتوسط، وفقاً لاحتياجاتها، في تصميم وتنفيذ السياسات التي تهدف إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والتكنولوجية والتصنيع والتنويع الاقتصادي، وتهيئة فرص العمل وتشجيع تحقيق التقدم

الفعلي نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من خلال الاستثمار وتنمية المشاريع. ولتحقيق هذا الغرض، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي:

- (أ) تعزيز دور الأونكتاد كمصدر رئيسي للمعلومات عن الاستثمار الدولي؛
- (ب) العمل على تحقيق توافق في الآراء وتبادل المعلومات عن قضايا الاستثمار الرئيسية، لتحقيق أهداف منها أهداف التنمية المستدامة، وكذلك أفضل الممارسات بين أصحاب المصلحة بشأن تسخير الاستثمار والمشاريع لأغراض التنمية، بما في ذلك من خلال منتدى الاستثمار العالمي وسائر المنتديات العالمية؛
- (ج) مساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، في تعزيز قدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات المتكاملة وتهيئة بيئة مواتية والمشاركة في المناقشات المتصلة بالاستثمار الدولي؛
- (د) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في بناء قدراتها الإنتاجية وإنشاء شركات قادرة على المنافسة دولياً؛
- (هـ) توفير برامج للتدريب وبناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٣

التجارة الدولية

العنصر ١

التجارة الدولية في السلع والخدمات

هدف المنظمة: كفالة مشاركة جميع البلدان مشاركة فعالة ونوعية ومفيدة في التجارة الدولية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

- (أ) تعزيز تنفيذ التدابير من جانب البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بهدف اندماجها بشكل مفيد في النظام التجاري الدولي وتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة، من خلال تحسين فهم وضع السياسات التجارية وتعزيز القدرات الوطنية
- '١' عدد الإجراءات (مثل تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات) التي تتخذها البلدان والمؤسسات التي تتلقى مساعدة من الأونكتاد لتعزيز مشاركتها في اتفاقات التجارة الإقليمية والمتعددة الأطراف وفي أطر التعاون والشراكات، بما في ذلك المفاوضات التجارية فيما بين بلدان الجنوب وعمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مؤشرات الإنجاز

'٢' عدد الإجراءات (مثل تنفيذ التوصيات في مجال السياسات) التي تتخذها البلدان النامية لإدماج الشواغل المتعلقة بالتجارة والقدرة الإنتاجية والعمالة والتنمية في أنسب سياساتها الوطنية المتعلقة بالتجارة والخدمات

'١' عدد المستفيدين الذين يبيّنون فائدة نظام التحليل والمعلومات التجارية التابع للأونكتاد، ومؤشراته الإحصائية ذات الصلة، وما يوفره من تدريب في مجال التحليل التجاري ومنشورات البحوث المتعلقة بالسياسات التجارية لأغراض التنمية المستدامة

'٣' عدد الإجراءات المحددة (مثل التغييرات المدخلة على الأنظمة وزيادة التدابير المتعلقة بالشفافية) التي تتخذها الدول الأعضاء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المتعدد الأطراف بهدف تبسيط أو تنسيق التدابير غير الجمركية في التجارة الدولية، بما في ذلك خفض الحواجز غير الجمركية التعسفية أو غير المبررة في التجارة الدولية أو إزالتها، بمساعدة الأونكتاد

عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي اعتمدت تشريعات وأطرا مؤسسية تتعلق بالمنافسة وحماية المستهلك أو نقّحتها أو نفذتها نتيجة لتطبيقها أفضل الممارسات والقوانين النموذجية واستعراضات الأقران التي يقدمها الأونكتاد

عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي وضعت ونفذت سياسات وبرامج ومبادرات معيارية وترتيبات مؤسسية لتسخير الفرص المتاحة للتجارة في المنتجات المفضلة بيئياً، بما في ذلك التجارة البيولوجية والصناعات الإبداعية، بمساعدة من الأونكتاد

(ب) تعزيز عملية اتخاذ القرارات التجارية والمتعلقة بالتجارة للبلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان ذات الدخل المتوسط، وفقاً لاحتياجاتها، وتنفيذ إجراءات لمعالجة آثار الإعانات والتدابير الجمركية وغير الجمركية على التجارة والتنمية

(ج) تعزيز التشريعات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك واعتمادها وتحسين إنفاذها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

(د) تحسين قيام البلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان ذات الدخل المتوسط، وفقاً لاحتياجاتها، بوضع وتنفيذ أهداف في مجالات التجارة والبيئة والتنمية المستدامة واستراتيجيات اقتصادية مبتكرة على جميع المستويات

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
النسبة المئوية لأصحاب المصلحة المشاركين في الأنشطة القطرية ممن يؤكدون تحسّن قدرتهم على تحديد ومعالجة الحواجز التجارية الجنسانية والعقبات الجنسانية المفروضة على جانب العرض	(هـ) تعزيز قدرة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على وضع وتنفيذ سياسات تجارية تسمح للنساء بزيادة الاستفادة من الفرص الناشئة عن التجارة الدولية

الاستراتيجية

١٠-١٧ سيعزز هذا البرنامج الفرعي، الذي يندرج تحت مسؤولية شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، من خلال الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد، النمو والتنمية الشاملين للجميع والمستدامين والقضاء على الفقر، استناداً إلى التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، وإلى نظام التجارة الدولية والروابط بين التجارة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وسيتمدد البرنامج الفرعي للتحديات الإنمائية المستمرة والمستجدة، مع التركيز بوجه خاص على تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، وإتاحة فرص العمل اللائق والمنتج، وتحقيق الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، ويُقيّم آثارها على آفاق التنمية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك على مستوى وضع السياسات الوطنية. ويواصل البرنامج الفرعي تحسين التعاون وتعزيز أوجه التآزر مع المنظمات الدولية الأخرى، وتعزيز تنسيق الأنشطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة الدولية. وسيعزز أيضاً جاني الإعلام والنشر من جوانب العمل الذي يقوم به. وسيساعد البرنامج الفرعي جميع البلدان النامية في الترويج لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنفيذاً فعالاً من خلال التجارة والتنمية.

١٠-١٨ وسيركز هذا البرنامج الفرعي على ما يلي:

(أ) رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهات السياسات التجارية والتجارة الدولية، ومدى اتساقها مع قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف، انطلاقاً من منظور إنمائي؛

(ب) رصد جميع السياسات الحمائية بجميع أشكالها وتقديم معلومات عنها، بما في ذلك الإعانات والحواجز التجارية المقنّعة، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة؛

- (ج) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحديد أولويات التفاوض وتنفيذ الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف وتحسين أقصى قدر من المكاسب الإنمائية؛
- (د) تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان المارة اقتصادها بمرحلة انتقالية، قبل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وأثناءه وبعده؛
- (هـ) دراسة سبل تحسين الاستفادة من الأفضليات التجارية وتقييم أثر بند التأهيل من بروتوكول جولة أوروغواي للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤ في إطار منظمة التجارة العالمية، على التنمية؛
- (و) مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والساحلية، فضلاً عن البلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة على الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛
- (ز) مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على زيادة مشاركتها في إنتاج وتجارة الخدمات العالمية؛
- (ح) مواصلة البحث والتحليل في إطار ولاية البرنامج الفرعي فيما يتعلق بأثر الهجرة والتحويلات على التنمية؛
- (ط) دعم البلدان في تعزيز مساهمة الاقتصاد الإبداعي في تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة؛
- (ي) مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تحقيق التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي، بما في ذلك زيادة المشاركة في التصنيع وفي سلاسل التوريد العالمية وتطويرها؛
- (ك) مواصلة العمل بشأن الجوانب التجارية والإنمائية للملكية الفكرية، مع التسليم بأن المنظمة العالمية للملكية الفكرية تقوم بدور قيادي في مسائل حقوق الملكية الفكرية في منظومة الأمم المتحدة؛
- (ل) تيسير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتجارة فيما بين بلدان الجنوب، بوسائل من بينها النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية؛

- (م) تعزيز القدرة التحليلية من أجل وضع سياسات وإجراء مفاوضات تجارية، وإدماج شواغل التجارة والتنمية في سياسات تجارية وطنية من شأنها أن تُسهم في القدرات الإنتاجية وتحقيق الشمول وتمكين المرأة وإيجاد فرص العمل، لا سيما في أقل البلدان نمواً؛
- (ن) التشجيع على استخدام سياسات فعالة للتنافس وحماية المستهلك من أجل بناء القدرة على التنافس محلياً ودولياً والتصدي للممارسات المناوئة للمنافسة؛
- (س) معالجة القضايا الناشئة عن التفاعل بين التجارة والبيئة، بما في ذلك تغيير المناخ، في سياق تعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- (ع) معالجة القضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا والناشئة عن التفاعل بين التجارة والبيئة، بما في ذلك تغيير المناخ، بشروط متفق عليها، والاستفادة من فرص التجارة والاستثمار المتصلة بتلك المسألة؛
- (ف) التصدي للتحديات واغتنام الفرص القائمة في سبيل تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بما في ذلك الأدوات والمعلومات المتاحة لتحقيق تلك الأهداف؛
- (ص) تعزيز فهم أفضل في صفوف البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، للصلات القائمة بين التجارة والشأن الجنساني والتنمية، ودعم القدرات الوطنية في مجال وضع السياسات والتدابير الرامية إلى تمكين المرأة من الاستفادة من التجارة الدولية وتحقيق المساواة بين الجنسين؛
- (ق) وضع وتنفيذ أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في مجال التجارة والمجالات المتصلة به، بما في ذلك من خلال البرامج المتعددة المناحين، مثل مبادرة المعونة مقابل التجارة والإطار المتكامل المعزز، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛
- (ر) تقاسم أفضل الممارسات المتعلقة بشراكات التجارة والتنمية التي يمكن أن تعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ش) الاضطلاع بالبحوث والتحليل بشأن الشراكات الإنمائية بين القطاعين العام والخاص؛
- (ت) قيام البرنامج الفرعي، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية وسائر الشركاء ذوي الصلة، بتعزيز ما يقوم به من عمل استناداً إلى قواعد البيانات المتعلقة بالتدابير غير الجمركية، ومواصلة بحثه المتعلق بتدابير السياسات التجارية وتحليله لتلك التدابير والأثر الناجم عن التدابير غير الجمركية على آفاق التجارة والتنمية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، ومواصلة مشاركته في مبادرة الشفافية في التجارة.

العنصر ٢

السلع الأساسية

هدف المنظمة: تعزيز المكاسب الإثمائية من اقتصاد السلع الأساسية ومواجهة التحديات التجارية والإثمائية للاعتماد على السلع الأساسية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تحسين قدرات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أجل معالجة مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة بالاقتصاد المعتمد على سلع أساسية والاستفادة من الفرص الناشئة عن تجارة السلع الأساسية وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي

١' عدد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية التي تعتمد تدابير السياسات العامة والأدوات التي أوصى بها الأونكتاد في وضع سياسات تهدف إلى تنويع عائدات التصدير

٢' النسبة المئوية لأصحاب المصلحة الذين يفيدون بتحسّن فهمهم للتحديات والخيارات السياساتية المتصلة بإنتاج وتجارة السلع الأساسية في البلدان ذات الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية، بهدف تنويع منتجاتها، بأساليب منها زيادة القيمة المضافة لسلعها الأساسية، وذلك نتيجةً لأنشطة الأونكتاد المتعلقة بالبحث وبناء القدرات

الاستراتيجية

١٠-١٩ تتولى المسؤولية عن العنصر ٢ من البرنامج الفرعي ٣ الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية. وسيُسهّم العنصر في جهود البلدان النامية المبذولة لتحديد وتنفيذ السياسات المناسبة على جميع المستويات لرصد أسعار السلع الأساسية والتصدي لتأثير التقلب المفرط في تلك الأسعار على هذه البلدان، وصياغة استراتيجيات وسياسات لمواجهة التحديات واغتنام الفرص في أسواق السلع الأساسية، مثل أدوات وتنويع إدارة المخاطر. وسيساعد أيضا البلدان النامية، ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر والاقتصادات الصغيرة، بما في ذلك ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإثمائية المتفق عليها دولياً. وسيقوم الأونكتاد برصد التطورات والتحديات في أسواق السلع الأساسية ومعالجة الروابط القائمة بين التجارة الدولية في السلع الأساسية والتنمية. وسيواصل العنصر القيام بدور

رئيسي، منسقا أنشطته بصورة مناسبة مع الجهات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة،
في المجالات التالية:

(أ) التصدي لمشاكل التجارة والتنمية المرتبطة باقتصاد السلع الأساسية
والصلات بين التجارة الدولية في السلع الأساسية والتنمية، ولا سيما القضاء على الفقر؛

(ب) العمل في مجالات السلع الأساسية والأمن الغذائي والاستثمار في الزراعة
ومصادر الأسماك، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً بصورة خاصة،
بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة؛

(ج) مواصلة العمل في مجال السلع الأساسية الزراعية لمساعدة البلدان النامية على
تحقيق إنتاج زراعي أكثر استدامة وأغزر، وتحقيق الأمن الغذائي والقدرة على التصدير، مع
مراعاة احتياجات صغار المزارعين والتمكين للنساء والشبان؛

(د) مواصلة العمل في مجال السلع غير الغذائية، ولا سيما منها المعادن
والفلزات ومنتجات الطاقة، مع التركيز على السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالإدارة
المستدامة للموارد؛

(هـ) مساعدة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في جهودها
الرامية إلى:

١' وضع استراتيجيات وطنية للسلع الأساسية، بما في ذلك إدماج سياسات
السلع الأساسية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية المستندة إلى قاعدة عريضة،
من قبيل استراتيجيات الحد من الفقر؛

٢' بناء قدرات جانب العرض من أجل تحقيق القدرة على المنافسة؛

٣' مواءمة السياسات الإنمائية مع النظام التجاري المتعدد الأطراف بهدف
المشاركة في السلاسل العالمية أو الإقليمية لقيم السلع الأساسية، بما في ذلك
التقدمي في تلك السلاسل، وتنويع قطاعات السلع الأساسية؛

٤' الامتثال لمعايير التجارة الدولية، وبخاصة التدابير غير الجمركية، مثل المعايير
الغذائية، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية؛

٥' الاستفادة من الفرص المتاحة لتصدير السلع الأساسية في الأسواق الناشئة؛

٦' إنشاء نظم فعالة للتسويق وأطر لدعم صغار منتجي السلع الأساسية؛

٧' وضع خطط لتمويل السلع الأساسية وإدارة المخاطر المتعلقة بها؛

- (و) تعزيز التعاون الحكومي الدولي في مجال السلع الأساسية وبناء توافق في الآراء بشأن سبل إدماج سياسات السلع الأساسية في:
- ١' المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية؛
- ٢' السياسات والأدوات المتصلة بالتجارة لأغراض حل مشاكل السلع الأساسية؛
- ٣' السياسات الاستثمارية والمالية الرامية إلى الحصول على الموارد المالية من أجل تنمية تستند إلى السلع الأساسية.

البرنامج الفرعي ٤ التكنولوجيا واللوجستيات

هدف المنظمة: تعزيز النمو والتنمية الشاملين من خلال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛ والخدمات اللوجستية التجارية التي تجمع بين الكفاءة والمرونة والاستدامة؛ وبرامج التدريب وبناء القدرات

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

- (أ) تحسين كفاءة واستدامة الخدمات اللوجستية التجارية للبلدان النامية وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
- ١' عدد الإجراءات (مثل الخطط والسياسات) التي تتخذها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والمؤسسات ذات الصلة، بمساعدة من الأونكتاد، لتحسين النقل والخدمات اللوجستية والكفاءة التجارية، بوسائل منها خفض تكاليف النقل وتحسين المرور العابر وتيسير التجارة، وتعزيز نظم النقل المستدامة والمرنة، وإنشاء إطار قانوني داعم
- ٢' عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تسجل زيادة في كفاءة إدارة جماركها (مثلاً من خلال تقليص وقت التخليص الجمركي للسلع وزيادة تحصيل الإيرادات). بمساعدة من برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية التابع للأونكتاد
- ٣' عدد البلدان النامية التي تسجل تحسناً في أداء خدماتها اللوجستية التجارية استناداً إلى مؤشرات مرجعية تتعلق باللوجستيات وكفاءة تصريف الأعمال، وحدوث ذلك في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بمساعدة من الأونكتاد

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بمساعدة من الأونكتاد (مثل إدخال تغييرات على السياسات والأنظمة) لتنفيذ برامج ترمي إلى تعزيز مساهمات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية	(ب) تحسّن فهم واعتماد الخيارات وأفضل الممارسات السياسية، على الصعيدين الوطني والدولي، من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعزيز مهارات ومعارف مواردها البشرية ومؤسساتها المحلية في مجالات التجارة والاستثمار والمسائل المترابطة بهدف تحسين تنميتها الاقتصادية وقدرتها على التنافس	(ج) تعزيز القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالات التجارة والاستثمار والمسائل المترابطة بهدف تحسين تنميتها الاقتصادية وقدرتها على التنافس
عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعزيز مهارات ومعارف مواردها البشرية ومؤسساتها المحلية في مجالات التجارة والاستثمار والمسائل المترابطة بذلك، نتيجة للمساعدة التي يقدمها الأونكتاد	

الاستراتيجية

١٠-٢٠ سيساعد هذا البرنامج الفرعي، تحت مسؤولية شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، على تحسين قدراتها التكنولوجية وقدرتها على التنافس في التجارة الدولية، والتنمية الشاملة للبلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة، والبلدان ذات الدخل المتوسط، وفقاً لاحتياجاتها، وسيساعد بلدان المرور العابر النامية على التغلب على ما تواجهه من تحديات خاصة تتصل بتصميم وتنفيذ هياكل أساسية وخدمات للنقل تتسم بالمرونة والاستدامة، وذلك من خلال:

(أ) دعم المبادرات وإقامة الحوارات السياسية المتعلقة بنشر المعارف العلمية والتقنية، ونقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها، وإتاحة الحصول على التكنولوجيا واقتنائها لفائدة البلدان النامية، بما في ذلك نشر التكنولوجيات السليمة بيئياً والخبرة اللازمة لتطبيق تلك التكنولوجيات؛

(ب) تحسين سياسات الخدمات اللوجستية التجارية؛ وتعزيز إدارة عمليات النقل ونظمها ووصلاتها؛ ودعم تصميم وتنفيذ نظم لنقل البضائع تتسم بالاستدامة والمرونة؛

- (ج) مواصلة تلبية الاحتياجات التجارية والاستثمارية والإنتاجية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بطرق منها مواصلة دعم البرنامج الفرعي للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤؛
- (د) مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية خاصة، وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة، على تصميم وتنفيذ سياسات ملائمة لما تواجهه من تحديات محددة في مجال الخدمات اللوجستية التجارية؛
- (هـ) المساعدة على وضع وتنفيذ أطر مؤسسية وقانونية ملائمة لتيسير التجارة والنقل؛
- (و) دعم مشاركة البلدان النامية مشاركة نشطة في المفاوضات المتصلة بالنقل وتيسير التجارة وتنفيذ النتائج والالتزامات الناشئة عن ذلك؛
- (ز) إجراء البحوث والتحليل في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار كأداة لدعم التنمية الوطنية والصناعة المحلية (في الشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة)، وجهود تنويع القدرة التنافسية والتصديرية للبلدان، بما في ذلك عن طريق نقل التكنولوجيا؛
- (ح) المساهمة في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا فيما يتعلق بالتجارة والقضايا المترابطة في مجالي التكنولوجيا والتنمية المستدامة؛
- (ط) القيام بالبحوث وتقديم المساعدة التقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، بما في ذلك عن طريق المساهمة في الشراكة المعنية بقياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وعن طريق تعزيز استراتيجيات وتشريعات التجارة الإلكترونية؛
- (ي) المساهمة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات؛
- (ك) المساهمة في تنفيذ آلية تيسير التكنولوجيا لدعم أهداف التنمية المستدامة؛
- (ل) القيام بدور أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛
- (م) تعزيز أنشطة التدريب وبناء القدرات الموجهة إلى مقرري السياسات والعاملين في مجال التجارة والمجالات المرتبطة بها في التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة؛
- (ن) مساعدة البلدان النامية، في نطاق ولايات البرنامج الفرعي، على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وتعزيز الجوانب المتعلقة بنشر أعماله والتعريف بها؛
- (س) المساعدة في تنفيذ برامج ميكنة الجمارك وتيسير التجارة.

البرنامج الفرعي ٥ أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

هدف المنظمة: العمل على إدماج أفريقيا وأقل البلدان نمواً ومجموعات أخرى من البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة) في الاقتصاد العالمي بشكل تدريجي ومفيد من خلال وضع سياسات وطنية وتدابير للدعم الدولي لبناء قدراتها الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
عدد الدول الأعضاء التي تبلغ عن زيادة قدراتها نتيجة لما يجريه الأونكتاد من بحوث وتحليلات، في عملية وضع السياسات الوطنية	(أ) تعميق الوعي وتعزيز الحوار بشأن خيارات السياسات العامة لتعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا
عدد الدول الأعضاء التي تبلغ عن زيادة قدرتها، نتيجة لما يجريه الأونكتاد من بحوث وتحليلات، فيما يخص عملية وضع السياسات الوطنية	(ب) تعميق الوعي وتعزيز الحوار بشأن الخيارات السياسية اللازمة لمعالجة المشاكل الإنمائية لأقل البلدان نمواً في إطار الاقتصاد العالمي، بما في ذلك البلدان التي تقترب من رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً
عدد أقل البلدان نمواً من التي تبلغ عن زيادة قدراتها نتيجة للمساعدة المتصلة بالتجارة التي يقدمها الأونكتاد، بما في ذلك تلك المقدمة تحت الإطار المتكامل المعزز	(ج) تعزيز القدرات المؤسسية فيما بين أقل البلدان نمواً لتعزيز بناء القدرات الإنتاجية وجعل التجارة محركاً للنمو والتنمية
عدد البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة التي تبلغ عن زيادة قدرتها نتيجة لخدمات التحليل والخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد وغير ذلك من أشكال المساعدة بشأن تحقيق تقدم هيكلية	(د) تحسين القدرات المؤسسية للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة على تعزيز تحولها الاقتصادي وجهود بناء قدرتها على التكيف

الاستراتيجية

١٠-٢١ سيركز هذا البرنامج الفرعي، الذي يندرج تحت مسؤولية شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، على تحديد المشاكل الإنمائية الخاصة للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعزيز فهم تلك المشاكل. وسيضطلع بدور الدعوة في تعزيز توافق الآراء ضمن الأوساط الإنمائية الدولية بخصوص تدابير السياسات التي تعالج تلك المشاكل الإنمائية على أفضل وجه. ويشمل ذلك

تحديد قضايا ونهج جديدة، فضلا عن زيادة التفاعل مع معاهد البحوث في أقل البلدان نموا ومع الشركاء الإنمائيين. وسيسهّم البرنامج الفرعي أيضا في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا وبرنامج العمل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيساعد البرنامج الفرعي جميع البلدان المستفيدة في جهودها الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي بنجاح. وسيسعى إلى ما يلي:

(أ) مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ الأولويات الواردة في برنامج عمل فيينا من أجل معالجة ضعف قدراتها الإنتاجية وتحولها الاقتصادي الهيكلي والتخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية لموقعها الجغرافي؛

(ب) مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق التحول الهيكلي، لا سيما من خلال التنويع الاقتصادي؛

(ج) مواصلة إيلاء اهتمام خاص لمشاكل الاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكليا والهشة والصغيرة؛

(د) دعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وتحقيق التنمية المستدامة وذلك عن طريق تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

١٠-٢٢ وستربط نواتج البحوث ارتباطا وثيقا بتوفير الخدمات الاستشارية والتدريب وحلقات العمل والمحاضرات وأنشطة المساعدة التقنية، بغية تحسين القدرات البشرية والمؤسسية، وتوعية الشركاء الإنمائيين بالاحتياجات المحددة للبلدان النامية التي يشملها هذا البرنامج الفرعي. وسيواصل البرنامج الفرعي التصدي للشواغل والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، بوسائل منها تعميم بحثه على مقرري السياسات المعنيين.

١٠-٢٣ وسيواصل البرنامج الفرعي دعم البلدان ذات الاحتياجات الخاصة في جهودها الرامية إلى الاستفادة من مركز كل منها لدى الأمم المتحدة، وهو ما ينبغي أن يكون عاملا محفزا لإحداث تغيير هيكلي وبناء القدرة على التكيف والقضاء على الفقر. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا العمل على دعم أكبر عدد ممكن من أقل البلدان نموا في تقدمها نحو رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا، وكفالة تهيئة مرحلة انتقالية سلسة من المركز. وستركز نواتج التعاون التقني للبرنامج الفرعي على بناء القدرات، بما في ذلك تحسين القدرات الإحصائية الوطنية، وكذلك على المشاركة الفعالة في تقديم المساعدة التقنية المتصلة

بالتجارة في جملة سياقات منها الإطار المتكامل المعزز ومبادرة المعونة لصالح التجارة. وستنفذ هذه الأنشطة عند الاقتضاء ضمن إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية.

١٠-٢٤ وسيسعى البرنامج الفرعي إلى جعل الأونكتاد جهة فاعلة محورية في العلاقة بين الجهود الدولية الرامية إلى الدفع بأكبر عدد ممكن من أقل البلدان نمواً إلى استيفاء معايير رفع أسمائها من القائمة. ومما يتسم بأهمية خاصة في ذلك الدور الذي يقوم به الأونكتاد سيكون هو مساعدة تلك البلدان في السعي إلى تحقيق تحولها الهيكلي وتعزيز قدرتها على تحديد وتنفيذ أنسب أشكال التصدي للعوائق الهيكلية، وبخاصة من خلال اتخاذ إجراءات بناء القدرات الإنتاجية وبناء القدرة على التكيف. وسيسهم البرنامج الفرعي أيضاً في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما الالتزامات المقطوعة، ضمن برامج عمل كل منها، لمعالجة القضايا الإنمائية الرئيسية مثل البحث عن تخصص اقتصادي سليم، وإحداث التحول الهيكلي والتخفيف من أوجه الضعف.

البرنامج الفرعي ٦

الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

هدف المنظمة: تعزيز النمو المطرد والتنمية المستدامة الشاملين للجميع في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' عدد الذكور والإناث من المستفيدين الذين يبلغون عن وعي أكبر بالتجارة الدولية نتيجة للدعم الذي يقدمه مركز التجارة	(أ) تعزيز إدماج قطاع الأعمال في الاقتصاد العالمي
٢' عدد الحالات التي تكون فيها السياسات و/أو الاستراتيجيات و/أو الأنظمة المتصلة بالتجارة قد استُحدثت أو تغيرت لصالح القدرة التنافسية الدولية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بمساهمة من قطاع الأعمال نتيجة لدعم من المركز	
عدد المؤسسات التي تبلغ عن تحسن أداؤها التشغيلي والإداري نتيجة لدعم من المركز	(ب) تحسين أداء مؤسسات الدعم التجاري والاستثماري لصالح المشاريع التجارية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

- (ج) تحسين القدرة التنافسية الدولية للمشاريع التجارية
- ١' عدد المؤسسات التجارية التي أدخلت تعديلات على عملياتها التجارية لزيادة قدرتها التنافسية الدولية نتيجة لدعم من المركز
- ٢' النسبة المئوية للمؤسسات التجارية التي تملكها وتشغلها وتسيطر عليها النساء وقد أدخلت تغييرات على عملياتها التجارية لزيادة قدرتها على التنافس الدولي نتيجة لدعم من المركز
- ٣' عدد المؤسسات التجارية التي تُتم معاملات تجارية دولية نتيجة لدعم من المركز
- ٤' النسبة المئوية للمؤسسات التجارية التي تملكها وتشغلها وتسيطر عليها النساء التي تُتم معاملات تجارية دولية نتيجة لدعم من المركز

الاستراتيجية

١٠-٢٥ يضطلع مركز التجارة الدولية بمسؤولية أساسية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. ويتمشى اتجاهه الاستراتيجي مع المهمة التي أسندها إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د-٥٥)، الذي سلم فيه المجلس بأن المركز هو الجهة المسؤولة عن تنسيق المساعدة التقنية وأنشطة التعاون في ميدان تنمية الصادرات ضمن نظام الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية. وسيركز البرنامج الفرعي على تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، ولا سيما تلك الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٦ و ١٧. ويتشكّل البرنامج الفرعي أيضا بالأهداف الواردة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠؛ والقرارات الصادرة عن المنتديات الرفيعة المستوى المعنية بفعالية المعونة؛ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسيضطلع البرنامج الفرعي بدور هام في مواصلة تنفيذ الإعلانات الوزارية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك القرارات الوزارية المتخذة في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في نيروبي.

١٠-٢٦ والهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، بما فيها المؤسسات التي تملكها النساء من البلدان النامية ويُدرنها وسيطرن عليها، ولا سيما نساء أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة، والبلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء، والاقتصادات الصغيرة والضعيفة، والدول الخارجة من النزاعات، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، من تعزيز قدرتها على التنافس دولياً والوصول إلى أسواق جديدة. وسيتم ذلك عن طريق ما يلي: الدعم المباشر على مستوى المشروع؛ والمساعدة على تعزيز مؤسسات دعم التجارة والاستثمار؛ وتقديم الدعم لتحسين السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتجارة وبيئة الأعمال التجارية، بمساهمة من قطاع الأعمال التجارية، والمساعدة في تهيئة الفرص لنفاذ الشركات إلى الأسواق الدولية. وسيساعد البرنامج الفرعي المؤسسات التجارية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على الاندماج في سلاسل القيمة في كل من قطاعي السلع والخدمات.

١٠-٢٧ ولتحقيق هذا الهدف، سينفذ البرنامج الفرعي طائفة من أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك تقديم المعلومات التجارية من أجل تحقيق قدر أكبر من الشفافية في التجارة والمساعدة على بناء القدرات من أجل تعزيز القدرة التنافسية الدولية للمشاريع. وسيتم ذلك على نحو يكفل مراعاة الأبعاد الجنسانية والشبابية والبيئية للتجارة ووضعها في صميم البرامج والسياسات الخاصة بهذا البرنامج الفرعي.

١٠-٢٨ وسيركز هذا البرنامج الفرعي على ما يلي:

(أ) تعميق الوعي بالقضايا التجارية من خلال أنشطة الدعوة والبحوث الإحصائية والمنشورات، وتوفير قيادة الفكر من خلال الأحداث الكبرى؛

(ب) تقديم خدمات بناء القدرات والمشورة التجارية للمشاريع التجارية، والمؤسسات الداعمة للتجارة والاستثمار، ومقرري السياسات، بغية إدماج قطاع الأعمال في الاقتصاد العالمي، والأهم من ذلك، إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة.

١٠-٢٩ وخلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، سيستفيد مركز التجارة الدولية من النجاحات التي حققها على مدى فترات السنتين الثلاث السابقة في قياس إنجازاته من خلال بذل جهود إضافية لتقييم أثر أنشطته في أهداف التنمية المستدامة.

١٠-٣٠ وإذا أراد المركز توسيع نطاق ما ينفذه من أنشطة وما يحققه من أثر، فسيكون من المهم أن يعزز الشراكات القائمة مثل الشراكات مع سائر مؤسسات الأمم المتحدة

والقطاع الخاص ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين مثل مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية والإطار المتكامل المعزز لأقل البلدان نمواً، وإقامة تحالفات استراتيجية جديدة.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ليكون جهازاً من أجهزة الجمعية العامة	١٩٩٥ (د-١٩)
مركز التجارة الدولية	٢٢٩٧ (د-٢٢)
تقرير الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٢٠٤/٦٣
الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية	٣٠٣/٦٣
برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً	٢٨٠/٦٥
المستقبل الذي نصبو إليه	٢٨٨/٦٦
الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة	٢٢٦/٦٧
التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية	٢٠٠/٦٨
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل	٢١٩/٦٨
إجراءات العمل المعجل للبلدان الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)	١٥/٦٩
برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤	١٣٧/٦٩
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	١٥١/٦٩
التجارة الدولية والتنمية	٢٠٥/٦٩
تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة	٢٣٣/٦٩
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢٣٤/٦٩

التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٣٩/٦٩
خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)	٣١٣/٦٩
تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	١/٧٠

قرارات وتقارير مجلس التجارة والتنمية

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثانية عشرة	TD/442
تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثالثة عشرة المعنون: ولاية الدوحة	TD/500/Add.1

البرنامج الفرعي ١ العولمة والترابط والتنمية

قرارات الجمعية العامة

التصدي للتقلب المفرط للأسعار في أسواق الغذاء وأسواق المال والسلع الأساسية المتصلة بها	١٨٨/٦٦
اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف	٢٠/٦٩
النظام المالي الدولي والتنمية	٢٠٦/٦٩
القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	٢٠٧/٦٩
نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد	٢٢٧/٦٩
تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني	٢٤٢/٦٩

البرنامج الفرعي ٣

التجارة الدولية

قرارات الجمعية العامة

السلع الأساسية	٢٠٣/٦٨
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة	٢١٤/٦٩

للتنمية المستدامة

حماية المستهلك ١٨٦/٧٠

البرنامج الفرعي ٤

التكنولوجيا واللوجستيات

قرارات الجمعية العامة

مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات ٢٥٢/٦٠

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية ٢٢٠/٦٨

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ٢٠٤/٦٩

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها ٢٦/٢٠١٥

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية ٢٧/٢٠١٥

البرنامج الفرعي ٥

أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

قرارات الجمعية العامة

الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً ٢٢١/٦٧

إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير ٢٢٢/٦٧

الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان
المرور العابر للحدود والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني
بالتعاون في مجال النقل العابر

رفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نمواً ١٨/٦٨

إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية ٢٢٥/٦٨

غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية
وبلدان المرور العابر للحدود والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية
المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	٢٣٨/٦٨
متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	٢١٧/٦٩
متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا	٢٣١/٦٩

البرنامج الفرعي ٦

الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

قرارات الجمعية العامة

التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية	١٨٩/٦٤
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢١٦/٦٤
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢٢٠/٦٤
وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٢٢/٦٤
التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية	١٨٦/٦٦
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢١٥/٦٦
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢١٨/٦٦
تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة وتنفيذ الفرع الرابع - حيم المعنون "الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة" من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	٢١٣/٦٧

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٨١٩ (د-٥٥) برامج الأمم المتحدة لتشجيع التصدير

مقررات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

اعتماد اتفاق باريس 1/CP.21

قرارات منظمة التجارة العالمية

إعلان وزاري	WT/MIN (01)/DEC/1
برنامج عمل الدوحة: الإعلان الوزاري	WT/MIN (05)/DEC
عناصر التوجيه السياسي	WT/MIN (11)/W/2
إعلان بالي الوزاري	WT/MIN (13)/DEC
إعلان نيروبي الوزاري	WT/MIN (15)/DEC
